ملاحظات حول الوضع السياسي والاقتصادي في المغرب

عناصر أولية لخطة جديدة في العمل الثوري

أ ـ ملاحظات حول وضعية حزبنا :

لنبدأ أولا بطرح بعض البديهيات الأولية: إن الحركة التقدمية المغربية ، وعلى رأسها منظمتنا السياسية ، توجد في مأزق حرج . فاذا كانت هذه الحركة قد تمكنت من طرح بعض الشعارات السليمة ، وتعميم بعض المطالب ذات الطابع الشعبي ، فانها لم تستطع حتى الآن صياغة خطة عملية واضحة ناجحة ، أي قادرة على تعبئة الجماهير بفعالية حول هذه الشعارات والمطالب . وأية محاولة جدية لوضع خطة واقعية للعمل ، لا بد أن تبدأ بنقد موضوعي حازم لأخطائنا . ولكن ينبغي أن يفهم بوضوح أن النقد ليس مقصودا لذاته ، وانما هو وسيلة لتجاوز النقائص ، والوصول الى فهم سليم للمهمات التاريخية المطروحة على عاتقنا . واذا كان المجال لا يتسع هنا لتقديم دراسة شاملة ودقيقة عن تاريخ حركتنا ، فاننا سنحاول أن نلم الماما سريعا بالمعالم الرئيسية لتجربتنا ، لننتهي بعد ذلك الى استخلاص جملة من العناصر الأساسية لعملنا في المستقبل .

ان أحد المصادر الرئيسية للصعوبات الحالية التي واجهتنا هو نابع من نشأة منظمتنا نفسها . فقد نشأت منظمتنا ، كرد فعل على محاولات القصر تمييع شعار الوحدة الوطنية من جهة ، وتسلط القيادة اليمينية لحزب الاستقلال على الحركة الوطنية من جهة أخرى . ومن ثم وجدنا أنفسنا ، نطرح منذ البداية شعار : لا حزبية بعد اليوم . ولا بد أن نعترف ، أن ذلك الشعار لقي في البداية حماسا قويا لدى الجماهير ، لأن "الحزبية" عندهم كانت مرتبطة بحزب الاستقلال . ثم أن هذا المنطلق ، فتح كل أبواب منظمتنا الوليدة لعناصر متنافرة ، كان القاسم المشترك بين أفرادها هو عداؤهم المتراوح بين الشدة واللين للحزب القديم دون أن يكون لديهم اطلاقا أي فهم مشترك للمستقبل وطريقة مواجهته واعداده . هذا ، بصورة عامة . ومن جهة أخرى ، فان بعض العناصر والشخصيات دخلت الى منظمتنا على أساس أنها معبر للوظائف والمسؤوليات في نطاق الوضع القائم . وهذه العناصر تتكون من نوع من الناس ، كان يعتبر التنظيم السياسي ، بمثابة ضرب من التمرين ، أو المتاجرة ، أو التشويش ، ينتهي في آخر المطاف بالتحاق باحدى الوظائف الوزارية أو الادارية القارة ، كثمن للتخلي عن " النضال " . ومن هذه الزاوية ، لا بد لنا من الاعتراف بأن منظمتنا لعبت في فترة سابقة ، دور " بورصة الشغل " للنظام . لكن هذه الظاهرة لا ينبغي أن توضع في حساب هذه العناصر ، بل يتحتم ارجاعها الى مصدرها الأصلي : أي الى النشأة الخاصة لنواة تنظيمنا .

هناك سبب آخر ، من أسباب التخبط الذي طبع عملنا في السنوات الأخيرة ، ففي الميدان النقابي ، يتصل مباشرة بالمصدر الأول الآنف الذكر . ولسنا نريد هنا الخوض في المسائل النظرية المتعلقة بدور الطبقة العاملة المغربية في تاريخنا الحديث ، وانما يعنينا هنا أن نتعرف العلاقة التنظيمية التي نشأت منذ البداية ، بين الفئة السياسية ، والهيئات النقابية . ولقد كانت المنظمة النقابية ، احدى القوى الأساسية التي ساهمت في تكوين الحركة التقدمية المغربية ، وبلورت أهدافها ، واعطائها بعض ملامحها الرئيسية

لكن الخطأ الرئيسي ، الذي تولدت عنه مازلنا نواجه مخلفاتها حتى اليوم ، هو أن هذه المساهمة لم تصل قط الى درجة الاندماج العضوي بين الجناح السياسي ، والجناح النقابي في حركتنا . ويجب أن نتحدث هنا بمنتهى الصراحة ، مع التأكيد على أن اثارتنا لهذه النقطة ليس القصد منه اطلاقا نقد شخصي ، بل الهدف منه هو وضع أيدينا على مواطن الضعف وأسباب التغلب عليه . لقد أخطأنا حينما اعتبرنا انتماء القيادة النقابية كافيا لضمان تلاحم نضال الطبقة العاملة مع بقية الطبقات والفئات الشعبية الأخرى . وفي رأينا أن معالجة هذا الخطر تجاوزه ، لا تكفي فيها اتباع طريقة "عفا الله عما سلف" وما مضى فات .. الخ "بل لابد من محاسبة دقيقة ، تمكننا من تلافي حدوث مثل هذه الظاهرة في المستقبل . أنه يتحتم علينا أن نقول صراحة أن مبدأ " القطاع الخاص " الذي طبق الى عهد قريب ، على المستوى النقابي ، هو منهج ضار بمصالح الطبقة العاملة نفسها ، وبالتالي بمصالح مجموع فئات الشعب المغربي قاطبة . وفي رأينا أن الأخطاء العائدة الى هذه الثغرة مسؤولة عن كثير من المزالق التي سقط فيها عملنا السياسي . لقد أنفقنا وقتا ثمينا في صراعات جانبية داخلية كانت تدور بين المناضلين السياسيين الذين يرمون الى دمج الهيئة النقابية في حياة الحزب ، وبين المتحمسين النقابيين الذين كانوا يعتبرون مواجهة هاته العناصر مهمة أولى من مهمة تعبئة الكادحين ضد النظام القائم . وأتاح هذا الصراع للأجهزة الرسمية أن تضرب كل واحد من القطاعات الشعبية على حدة . وليس من قبيل الصدفة ولا المصادفة أن عمليات القمع الرئيسية حصلت في وقت كانت فيه القطيعة على أشدها بين جناحي منظمتنا عند ما أدركنا خطورة هذه الوضعية كانت سياسة التقسيم قد عملت عملها في صفوفنا ، وجعلت كثيرا من المناضلين يبتعدون عن الميدان نتيجة لليأس ، أو نتيجة لاعتقادهم باستحالة انجاز شيء جدي في الاطار الحاضر . كذلك فان هذا الانشطار داخل الحركة التقدمية حول تاريخ منظمتنا الى مجموعة من الفرص الضائعة ، وجعل الجماهير تنتظر الينا كما تنتظر الى احدى التشكيلات السياسية التقليدية .

ان عمر حركتنا يوشك أن يبلغ عشر سنوات . وهذه المدة على رغم قصرها بالقياس الى حياة الشعب كافية للحكم على منظمة سياسية ، من خلال أعمالها وانجازاتها . فما هي منجزاتها وأهدافها ؟ من البديهي أن الغاية الأساسية التي تسعى اليها أية منظمة سياسية هي الوصول الى السلطة لوضع برنامجها العام موضع التنفيذ . واذا كانت بعض العناصر الواعية في حركتنا ، ترى أن هذه الغاية لا يتأتى الوصول اليها في نطاق الهياكل الموجودة فان عددا لا يستهان به من الأعضاء والعاطفين كان يساوره الأمل في بعض المناسبات حول احتمال اشتراكنا في الحكم ولو جزئيا . لكن يبدو أن هذه الآمال المتفائلة آخذة في الزوال ، لا نتيجة لعمل توعية سياسية رادية مدروسة وانما بفضل علامات القطيعة النهائية الصادرة عن القصر وأجهزة الحكم . بعبارة أخرى فان ابتعاد الحكم تدريجيا عن مواقع الجماهير ، هو الذي أقنع الكثيرين باستحالة التوصل الى حل وسط . وفي هذا الميدان أيضا ، نجد أن الحكم هو صاحب المبادرة . ومسألة المبادرة من القضايا المركزية التي يجب أن ندرسها بامعان . وحينما نفعل ذلك نرى أننا كنا طوال السنوات العشر الماضية فاقدين لزمام المبادرة . ففي كل المعارك الجزئية التي خضناها ، سواء كان الأمر يتعلق بالدستور والانتخابات ، أو ببعض المظاهرات والتحركات الجماهيرية ، كنا نقوم بردود فعل أمام مشاريع أو منجزات رسمية . وتلك مسألة في منتهى الأهمية . ان طابع رد الفعل الذي يطبع أعمال منظمتنا ، منبعث هو الآخر من الرواسب التي حملتها معها هذه المنظمة منذ ميلادها ، وباستطاعتنا أن نقول أن رد الفعل

هـو عنصر بنيوي في حزبنا .

ولقد كان يدور بين كثير من رفاقنا نقاش طويل حول الطريقة المثلى للخروج من هذه الأزمة . وبعض الناس يعزون قصور منظمتنا الى انعدام خط عقائدي واضح ، ودون أن نقلل من أهمية العامل العقائدي في بلورة شعاراتنا وصياغة أهدافنا وتعبئة الجماهير حولها ، نستطيع أن نقول أن الذين يرجعون أسباب العجز اليه وحده ، يبالغون كثيراً . كذلك فان الذين ينفون دور العامل العقائدي يرتكبون هم الآخرون خطأ فادحاً . و هؤلاء وأولئك لا يحيطون بجذور المشكلة و أصولها . ولا بد من القول بأن منظمتنا قد انفقت انفاقاً كثيراً من طاقتها الفكرية والعقلية في صراع لفظي " دونكيشوتي " بين العقائديين واللاعقائديين . العقائديون كانوا يرون أنه يكفي أن نتبنى كذا وكذا من الشعارات والمبادئ ، لنتمكن من تحقيق ما نطمح اليه ، واللا عقائديون كانوا يرون في المشاريع والمقترحات العقائدية ضرباً من الثرثرة الفارغة التي لا تقدم ولا تؤخر . لذلك اتسم تاريخ منظمتنا بانعدام النضوج والتحليلات التي تتناول أوضاعنا المتغيرة . ونحن لا نريد هنا أن نضع حداً قاطعاً لهذا الحوار بين هذين النوعين من الناس الموجودين في منظمتنا . نحن لا نقول بأسبقية العقيدة على العمل ، ولا العكس ، انما نريد أن ننبه فقط الى وجود هذا المستوى من التفكير في معالجة شؤوننا راجين أن تنتهي الأطراف المختلفة لاكتشاف مجالات أكثر واقعية للنقاش .

نعم نحن لا نشك لحظة واحدة في أهمية الوضوح العقائدي بالنسبة لمنظمة كحزبنا ، ولكن العقيدة حتى ولو كانت كاملة شاملة ، محتوية على كل ما يخطر على الأذهان من أسئلة واستفسارات بالنسبة للحاضر والمستقبل تبقى غير كافية لتحقيق الأهداف الثورية . انها تتطلب خطة عامة ، وخططاً مرحلية قوامها العمل اليومي ، والذين يحلمون بتحقيق الثورة عن طريق الأثر السحري للعقيدة لا يختلفون عن أولئك الذين يفكرون باقامة بساتين من أشجار الأرز في الصحراء . ولكن هل معنى هذا أننا في غنى عن العقيدة ؟ أبداً نحن في حاجة الى الوضوح العقائدي ، أو بالأحرى في حاجة الى المنهج العلمي في التحليل ، وحينما ننظر الى الحركات العقائدية ذات المفاهيم الشاملة المتكاملة يخالجنا الشك في أهمية العقيدة كمنظومة " سيستم " عامة . ذلك أن اصطناع عقيدة كلية ، يحمل في طياته بذور مما يمكن أن نسميه بالغرور العقائدي ، فالمنظمة التي تدعي أنها تملك أجوبة كافية على كل القضايا غالباً ما تنتهي الى اعتبار نفسها بمثابة أستاذ ، يقتصر عمله على اصدار الأحكام والتوجيهات . وكثيراً ما ينشأ عند المناضلين في منظمة كهذه شعور متعال ناتج عن احساسهم بتأدية " الواجب " لمجرد انتمائهم الى هيأة تدعي أنها قالت الكلمة الأخيرة في الأوضاع . وفي هذه الحالة ، فان العقيدة التي كان مفروضاً فيها أن تتحول الى عنصر من عناصر الحركة والدفع للمنظمة السياسية تنقلب الى وسيلة فعالة لتبرير مواقف العجز والتخاذل . ذلك أن التضخم العقائدي يؤدي بالتنظيم السياسي الى نوع من عقدة التفوق تعميه عن النظر الى المشاكل الواقعية وهذه المشاكل نفسها تخفت تدريجياً من الاهتمامات . ويصبح التنظيم هدفاً بحد ذاته ، وتصبح العقيدة غاية مقصودة لنفسها هي ، لا باعتبارها وسيلة لتعبئة الجماهير ودفعها في طريق النضال . وكثيراً ما نرى أن العقيدة ، عند الذين يعبدونها تتحول الى ضرب من صندوق العجائب يأخذ منه الأساتذة والزعماء كل القوالب الجاهزة ليفسروا بها التطورات الحاصلة في المجتمع . ومن سوء الحظ أن هذا التحول يقع بالذات للنظرية الماركسية العلمية ، التي قال منشئها كلمته المشهورة مؤداها : " ان الفلسفة قد اهتمت حتى الآن بتفسير العالم ، وعليها منذ اليوم أن تعمل لتغييره " .

نسوق هذه الملاحظات السريعه حول مشكلة العقيدة المطروحة على حركتنا ، لا لننكر أهمية هذه القضية وانما لنبين خطورة التركيز عليها دون ربطها بعمل يومي متواصل ،يهدف الى تحقيق الثورة • واذا كان الالحاح على ضرورة العقيدة قد يؤدي الى طمس مسألة الممارسة ،فان تأجيل طرح المشكلة وتصفيتها بحجة أسبقية العمل على النظرية ،يجعل المنظمة السياسية مهددة بالتخبط في التجريبية ،والانتهازية — والعشوائية • ومعنى هذا ان الذين يقولون بلاجدوى الوضوح العقائدي يعملون من حيث يشعرون أو لا يشعرون على خلق مناخ تسوده البلبلة وتكون أبواب التنظيم فيه مفتوحة على مصاريعها أمام عناصر ذات آراء وأعمال اجتماعيه متضاربة • والواقع أن وجود تيار قوي في منظمتنا تعود أنهاره على العمل التجريبي والعشوائي هو الذي أفرز التيار المعاكس الذي يلخص كل شيء في ضرورة العقيدة • ولقد آن الأوان لتجاوز الحوار المستمر الصامت والعلني أحيانا بين التيارين لارساء قواعد تنظيم ثوري ورسم خط عمل واقعية لانجاز الثورة • وفي هذا الصدد ،يجب الاعتراف بأن الشعار الذي طرحناه مؤخرا حول ضرورة بناء الحزب وتسخير كل شيء في هذا السبيل ،لا بد أن يعاد النظر فيه •

أن هذه الفكرة سليمة من حيث المبدأ ،لكننا اذا لم نرفقها بعملية وضع خطة للعمل • توشك أن تنقلب الى مبرر جديد لعجزنا عن الاستجابه لظروف الثوره في المغرب • أما بناء الحزب، يجب أن يكون مفهوما بأنه ليس تأجيلا للثورة • لاينبغي أن تنقلب الحزبية الجديدة ،الى مجرد رد فعل على اللاحزبيين الأولين ، التي كانت بدورها رد فعل على الحزبيه القديمة •

هنا تواجهنا مشكلة الشرعيه واللا شرعية ، مشكلة الظروف الملائمة وغير الملائمة ،قضية الشكل المناسب وغير المناسب للعمل • ولمعالجة هذه المشاكل ،لا بد من معرفة الأوضاع السياسية والاقتصادية للمغرب، ولا بد بالتدقيق من تحليل علاقات القوى بين مختلف الفئات السياسية ،وكشف الخيوط التي تربطها بالقوى الأجنبية ثم لابد بعد ذلك كله من القاء نظرة سريعة على الوضع العربي والدولي بصورة عامة لاستشفاف مايمكن أن يكون له من تأثير على نضال منظمتنا •

ب ـ الوضعية الاقتصادية والاجتماعية :

ان الملاحظة الأساسية التي لابد من تسجيلها هنا هو أن الاقتصاد المغربي ،لم يتجاوز حتى الآن مسألة انقسامه الى قطاع تقليدي وقطاع عصري • والقطاع التقليدي مثلا ،وهو يشمل الزراعة والصناعة التقليدية والتجارة الصغيرة ، وجموع الخدمات الملحقة ، يعيش في كنفه ١٢ مليونا من المغاربة من جملة ١٤ مليونا أي حوالي ٩٠ ٪ من سكان المغرب • لكن هذا القطاع نفسه لايساهم الا بالثلث من مجموع الناتج الاجمالي (الدخل القومي العام) للمغرب • أما القطاع العصري ،ويضم الزراعة الحديثة التي تشكل أراضي الاستعمار عمودها الفقري ، والصناعات المنجمية والتكوينية ،والنقل والأشغال العمومية والتجارة الخارجية والتجارة المحلية في المدن الحديثة والادارة والخدمات والمصارف والمهن الحرة ...الخ ، فيستحوذ على الثلثين الباقيين من الانتاج الوطني في حين أنه لايهم سوى ١٠ / من مجموع السكان • لكن هذه الأرقام العامة نفسها لا تكفي لاعطاء صورة مبسطة كافية عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية ،فبالاضافة الى هذا الانشطار الواسع الذي يشير اليه وجود القطاعين ، هناك تناقضات

واختلالات عميقة في توزيع الدخـول والملكيات والموارد ضمن كل واحد من القطاعين على حدة • أما العمال والموظفين والمستخدمين الصغار لا تنوبهم الاحبة ضعيفة من دخـل القطاع العصري ، وهم لهذا يحيون سوا• فيما يرجـع لمستوى المعيشة أو طريقتها في أوضاع متشابهة مع أغلبية المغاربة الذين يتشكل منهـم القطاع التقليدي • وبعبارة أوضح ، فـأن الذين يعتمدون على القطاع الحديث ويندمجون في التقاليد الاستهلاكية للمجتمع العصري يتراوح عددهم بين ٦٠٠ ٠٠٠ و ٨٠٠ ٠٠٠ شخص من جملة ١٤ مليون ، أي نسبة ٥ / مـن مجموع سكـان المغرب•

واذا انتقلنا الى مستوى آخـر أكثر عمومية لتحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي نجد أن الوضع في الحساب الأخير كان يتسم بالجمود خلال السنوات العشر الماضية • ولا شك أن القطاع العصري قد سجـل خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٠ حتى اليوم تقـدمـا اجمـاليا ، ولا سيما في قطاعات المناجم والحوامض والتجارة الخـارجية والادارة • ولكن حصة الفرد مـن الانتاج الداخلي عرفت تدهورا خطيرا في الوقت نفسه • ومعنـى هـذا أن التدهور الخطير الذي نلمسه من خلال مقارنة سير القطاعين ، قد تحمله القطاع التقليدي وحده • والزيادة التي لاحظناها في القطاع التقليدي (نسبة ٦١٤ ٪ من ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤) حصلت زيادة مماثلة لها تماما في عدد السكان • ومعنى هذا أنها زيادة احصائية فقط ، عديمة الأثر على التطور الاجتماعي • وفي ميدان الزراعة ، التي يعيش منها ٧٥ / من السكـان ، نلاحظ أن الانتاج قد انخفض من مبلغ ٢٧٥ مليار للفترة مابين ١٩٥٨ ـ ١٩٦٠ الى مبلغ ٢٦٣ مليار للفترة مابين ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦ ، هذا مع العلم بأن عدد السكـان قد أزداد مابين الفترتين بنسبة ١٠ ٪ • وقد سجلت هذه الزيادة أرقاما القياسي للأسعار والبوادي • أن الحبوب مثـلا ، وهي مادة رئيسية في حياة العائلة الفلاحية المغربية ، كانت تنتج قبل سنـة ١٩٦٠ بمعـدل ٢٨ مليون قنطـار في السنة ، وقد انخفضت في الفترة ما بين ١٩٦٠ ـ ١٩٦٦ الـى ٢٤ مليون قنطـار • أي أن نسبة الهبوط بلغت ١٥ ٪ • وبطبيعة الحال ، فان هذا التقصير خطير كـانت لـه انعكـاسات على الأقسـام الأخـرى من القطاع التقليدي : كالتجارة الصغيرة والصناعات الحرفية وما شـاكلهـا •

الى جانب هذه الوضعية الاقتصادية السيئة تتميز الوضعية الاجتماعية بظاهرة التدهور العام في مستوى معيشة الأغلبية الساحقة من السكـان ، مـع ارتفاع ملحوظ في مستوى الاستهلاك ، للأقلية المحظـوظـة من أصحـاب الامتيازات • أن تسعة مـلايين من الفلاحين وسكـان البوادي يوزعون فيما بينهم ٢٠ / مـن الدخـل القومي ، بينما أكثر من ثلاثة ملايين من سكـان المدن (من عمال وتجـار وحرفيين وعاطلين ٠٠ الخ) يقتسمون ٢٥ / من الدخـل المذكـور ، نجد أن البقية الباقية • وهي أكثر من ٥٠ / يوزعها المعمرون ، والقطاع العصري ، والاقطاعية الكبرى ، وبعض العائلات البورجوازية ، وجهاز الدولة • ولكن هذه الوحدات لا تعطي هي الأخـرى سـورة دقيقة عـن الاجحـاف والظلم السائدين في توزيع الدخول والموارد • فهناك فوارق شـاسعة بين الفئات الاجتماعية داخـل كـل زمـرة من الزمـر المذكـورة •

لنتعمق أكثر في توزيع الدخـل بالنسبة للفلاحين ، أن هذا الدخـل الكلي يقدر بنحو ٣٠٠ مليار فرنـك مـوزعـة على الشكـل التالي : أقـل من ٤٥ مليار للأجـانب ، أقل من ٢٠ مليار للملاكين العقاريين المغاربة (وأغلبهم من سكـان المدن) ، أكثر من ٢٠ مليار للأجور المدفوعـة • ومعنى هذا أن القسط الذي ينوب

الفلاحين وعددهم مع عائلاتهم ١ ١٠٠ ٠٠٠ شخصا ، هو ٢٢٥ مليارا من مجموع الدخل الزراعي ، أي بنسبة ٢٣ ٪ من مجموع الدخل الوطني . ولكن يجب أن نشير هنا الى أن الاحصاء الذي اعتمدنا عليه لاستخلاص هذه الأرقام ، يدخل كبار الملاكين والاقطاعيين الذين يعيشون بالبادية في فئة الفلاحين . وحسب بعض التقديرات فانه حينما تخصم حصة الاقطاعيين تبقى نسبة ٢٠ ٪ فقط للفلاحين الصغار والمتوسطين . وعلى هذا الأساس ، فان الدخل الزراعي لكل فرد لا يتجاوز في المتوسط ٢٣٠ درهما للسنة ، وينخفض الى حد ٢٠٠ درهم ببعض المناطق الفقيرة (كالريف وتافيلالت والأطلس) . وذلك عكس ما تشير اليه الاحصائية الرسمية التي تزعم أن الدخل الفردي يبلغ ٧٥ ٠٠٠ فرنكا في السنة . أما بالنسبة للأقلية المؤلفة من كبار الملاكين والاقطاعيين بما فيهم الأجانب ، فان هذا الدخل يبلغ في المتوسط ٧٠٠ ٠٠٠ فرنكا ، وبعبارة أخرى فان بضع مئات الألوف من المحظوظين و أصحاب الامتيازات يقتسمون فيما بينهم ٢٠ مرة أضعاف ما يقتسمه مجموع الشعب المغربي .

أمام هذه الحالة ، ماذا عملت السلطات الحاكمة ؟ انها لم تقصر فحسب في اتخاذ الاجراءات الضرورية لوضع حد للتدهور العام ، ولكنها رفضت كل محاولات اصلاح الهياكل القائمة ، بل دأبت على زيادة تفاقم احوال المعيشة للاغلبية الساحقة من السكان نتيجة لسياستها الاقتصادية والمالية القائمة على تفقير الجماهير وتجويعها . ولقد اعطيت وعود شكلية براقة الى الشعب في فجر الاستقلال ، تتصل بتغييرات جذرية في مقدمتها الاصلاح الزراعي . واتخذت هذه الوعود صورة قانونية حينما قبل القصر الملكي ، تحت الحاح العناصر التقدمية الموجودة آنذاك في الوزارة اصدار ظهير بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٦٠ ، حول الخطة الخمسية لسنوات ٦٠ ــ ٦٤ ، ولكن هذه الوعود ظلت حبرا على ورق ، بل الغيت نهائيا بعد الانقلاب الملكي ، الذي ادى الى استحواذ القصر واعوانه على وسائل السلطة ، وتبين من خلال السياسة المتبعة منذ ذلك التاريخ حتى اليوم . ان الهم الوحيد للمسؤولين الرسميين هو زيادة الاغنياء غنى والفقراء فقرا .

في هذه الاثناء سجلت الاسعار ارتفاعا ضاروخيا رهيبا ، بينما بقيت الاجور مجمدة عند وضعها الذي كانت عليه غداة الاستقلال . اما السكر ، وهو المادة الاستهلاكية اليومية ، قد ارتفعت ضرائبه وحقوقه الجمركية بمعدل ١٠٠٠ ٪ . وقد اصبحت الدولة تحقق عن طريق هذا الارتفاع ارباحا تساوي ما تأخذه من مجموع عائدات الضرائب عن الارباح الصناعية والتجارية . واذا تذكرنا ان السكر يستحوذ على نسبة ٦٠ ٪ من الميزانية الاستهلاكية للعائلة الفلاحية المغربية ادركنا دلالة اختيار الحكومة لرفع اسعاره . انها تهدف بصورة واضحة الى ضرب القوة الشرائية للاغلبية الساحقة من السكان . ذلك ان صرف اكبر نسبة من الدخل فمن هذه المادة الغالية ، لابد وان يتم على حساب المواد الضرورية الاخرى . وقد عرفت الاسعار الاخرى ارتفاعا مذهلا فيما بين ٦٠ و ٦٦ يقدر بنسبة ٢٠ ٪ ولم تطبق الحكومة مبدأ السلم المتحرك للاجور منذ الارتفاع النسبي الذي تم عام ١٩٦٢ ، مع ان القانون يلزمها برفع الاجور كلما ارتفعت الاسعار بنسبة ٥ ٪ وقد اثر هذا الارتفاع بطبيعة الحال على استهلاك المواد الاولية . ولقد بلغ استهلاك السكر مثلا ٢٧٦٠٠٠ طنا لعام ١٩٦٣ ، ولما كان عدد السكان آنذاك يقدر بنحو من ١٢ ٦٠٠ ٠٠٠ نسمة فان معدل ما يستهلكه كل

مواطن سنويا ،يكون حينئذ ٣٠ كغ • ولكن الاحصائيات تخبرنا بان هذا الانتاج هبط عام ١٩٦٦ الى ٣٤٨ ٠٠٠ طن ،بالنسبة لسكان اصبح عددهم ٢٠٦٠٠٠٠٠ نسمة ،ان معدل الاستهلاك الفرد السنوى هبط من ٣٠ الى ٢٥ كغ (١٦ ٪) وقد استمر هذا الانخفاض المريع خلال السنة الماضية • فقد كانت مبيعات شركة كوزيما السكر فى النصف الاول من عام ٦٦ ١٩ ، حوالي ١٣٠٥٠٠ ،وانخفض الرقم الى ١٢٦٣٠٠ طنا فى النصف الاول من سنة ٦٧ ،مع ان السكان مستمرون فى الزيادة بنفس الوتيرة التى سجلتها السنوات السابقة • والى جانب مشكلة السكر ،هناك مشكلة الحبوب • فقد بلغ انتاج المغرب من الحبوب عام ١٩٦٦ ما يقارب ١٥٠٠١٦٠٠٠ قنطار ،واستورد ٣٧٠٠٠٠٠ قنطار ،مع ان الاستهلاك الاجمالى لتلك الفترة يتطلب ٣٤ مليون قنطار • وبعبارة اخرى ،فان المغرب كان يتوفر خلال السنة الماضية بواسطة انتاجه واستيراده على نسبة اقل من ٦٠٪ من حاجياته الاستهلاكية من الحبوب • والحبوب ايضا مثل السكر مادة رئيسية فى حياة الفلاحين ، والفلاحون هم اول من يحس بندرتها وغلائها • ولقد استخلصت الدراسات التى انجزت حول الوضعية الغذائية للسكان عن ١٩٦٤ • ان ٤٠ ٪ من المغاربة يستهلكون يوميا اقل من ١٦٠٠ وحدة حرارية (كالوري) مع ان الجسم الانسانى يتطلب ٢٢١٠ وحدة حرارية • ولا شك ان الوضعية زادت سوءا خلال السنتين الماضيتين بسبب الازدياد المطرد فى السكان ،والانخفاض والتدهور المستمرين فى مستوى المعيشة • والندرة المتزايدة للمواد الاولية الضرورية • ولا تكتمل الصورة السريعة التى حاولنا رسمها للوضعية الاقتصادية والاجتماعية ،دون الاشارة الى البطالة المنتشرة ،اما عدد العاطلين عن العمل يقدر حاليا بأكثر من ٧٦٥ ٠٠٠ ،وإذا تم تنفيذ الخطة التى يقولون انها فى طريق التحضير ، فان هذا العدد سيرتفع الى ١٠٥٠ ٠٠٠ اما اذا وقع تطبيق الخطة بنفس الطريقة التى تم بها تطبيق الخطة الثلاثية ،فان عدد العاطلين حينئذ سيبلغ ١٥٠٠ ٠٠٠ عند نهاية الخطة الثلاثية الجديدة • واكثر من نصف العاطلين الحاليين يوجد فى المدن ،يضاف اليهم ٤٠٠ ٠٠٠ (رجالا ونساء) يطلبون العمل • ومعنى هذا ان البطالة فى المراكز الحضرية الكبرى تبلغ نسبة ٣٠ / ٠

ج ــ حول الوضعية السياسية الداخلية : مقترحات وملاحظات :

هذا التدهور لا يقتصر على الميدان الاقتصادى بل يمتد ليشمل الحياة السياسية كلها • ولسنا نريد هنا القيام بدراسة مفصلة لتاريخ المغرب الحديث وانما نرمى الى تحليل سريع للتطور الاخير ،فبالرغم من كل المظاهر ،فان بلادنا تعيش منذ صيف ١٩٦٣ تحت ديكتاتورية ملكية مقنعة • لقد قامت هذه الدكتاتورية بعد تصفية جيش التحرير وحركة المقاومة ،وبعد الضربة العنيفة التى نزلت بمنظمتنا منذ خمس سنوات ثم كانت حوادث مارس ٦٥ • ونريد ان نتوقف عندها قليلا لاستخلاص دلالاتها التاريخية العميقة • انتلتذكر ان تلك الحوادث التى تعد بحق ثورة ناقصة كان سببها صدور قرار من وزير التربية الوطنية يتعلق بالتعليم الثانوى ،لقد كان القرار البسيط فى حد ذاته كافيا لاحداث ذلك الانفجار الشعبى الهائل الذى احدث بدوره قطيعة نهائية بين النظام الاقطاعى والجماهير الشعبية • ولا يتسع هنا المجال للحديث بالتفصيل عن تلك الانتفاضة الشعبية الفريدة فى تاريخنا • ولذلك سنكتفى بمحاولة استخلاص معناها السياسى والتاريخى ، مع الاشارة الى ضرورة اجراء دراسة عملية حولها للاستفادة منها كتراث تاريخى ثورى • ان اول ما تؤكده تلك الانتفاضة ،هو وجود استعداد لا حدود

لـعند الشعب السوري للنضال ضد النظام الاستبدادي المفروض. فكثير من التفاصيل المتعلقة بتلك الايام الخالدة ، تتحدث عن مبادرات وأساليب في العمل الجماهيري المبتكر استطاعت بواسطتها الجماهير الشعبية أن تسيطر على الشارع وتهزم الجيش والشرطة لمدة أيام. ولقد حدثت تلك الانتفاضة في وقت كانت فيه الحركة التقدمية ، وخاصة منظمتنا تعاني من الضعف والتشتت بسبب القمع المسلط عليها منذ حكاية "المؤامرة". ر كان النظام وقتها يعتقد أنه قد صفى الحساب نهائيا مع كل التيار التقدمي ، وأن بامكانه أن يمارس السياسة التي يريدها دونما خوف من المعارضة. وجاءت انتفاضة مارس ١٩٦٥ لتدق ناقوس الخطر بالنسبة للنظام ، ولتنبيهه الى أن أجهزة قمعه مهما بلغت من القوة والفعالية لا تستطيع أن تقاوم غضبة الجماهير الواسعة. وحينئذ شاهدنا القصر يلجأ الى أحد أساليبه التقليدية : أسلوب التضليل الذي تجسد آنذاك في خطاب الملك المعروف ، وفي العفو عن جزء من المعتقلين قبل الحوادث وبعدها وفي فتح سلسلة من الاتصالات والمشاورات قيل ساعتها أنها تهدف الى ادخال تغييرات جدرية على السلطة ، لكن تبين أن القصد الأول منها هو محاولة ربح الوقت لتمكين اجهزة القمع من اعادة تنظيم نفسها حتى تصبح في مستوى مواجهة التحديات الشعبية المتوقعة. ولابد من الاعتراف صراحة ، بأن حزبنا قد ذهب ضحية لهذه الخديعة الكبرى ، خديعة امكانية التفاهم مع القصر وامكانية دفعه للقبول ببعض التنازلات.

مرة أخرى ، نشير الى أن تسجيل هذه الأخطاء ، لا يهدف الى ادانة أحد أو أية جهة كانت ، بل الهدف الرئيسي منه هو التذكير ببعض الوقائع التاريخية والسياسية والثابتة التي لا يمكن القفز من فوقها اذا كنا نريد ر رسم خطة جديدة للعمل ، فان ذلك يدعونا الى الاعتراف بأن القصر قد استغل لعبة المفاوضات والاتصالات لامتصاص النقمة الشعبية ، ولم يترك لنا حتى مبادرة قطع هذه الاتصالات. وقد يعترض معترض على ذلك فيقول : أنه لم يكن أمامنا تيار آخر خاصة وأن حزبنا كان ضعيف التنظيم وكان جزء من القيادة موجودا بالسجن ، بمثابة رهائن ، تحت رحمة زبانية النظام. وما من شك في أن تحرير عدد من رفاقنا وعودتهم الى النضال في صفوف التنظيم كان مكسبا هاما لشعبنا ولمنظمتنا. لكن فترة الاستراحة التي كسبها النظام بالمقابل ، وأتاحت له اعادة النظر في صمت بتركيب أجهزته ، والخيبة الكبرى التي أصابت الجماهير الشعبية ، جاءت لتزيل آثار ذلك المكسب الجزئي. لقد كنا في ذلك الوضع نسترشد بمقتضيات التكتيك. أكثر مما نسترشد بمستلزمات الخطة. وفي العمل السياسي ، ينبغي أن نتذكر دائما بأن العبرة بالنتائج. فالفشل أمر لا يسمح به ، وقد فشلنا في ذلك التكتيك ، وانتصر خصمنا ، وعاد من جديد الى السير في سياسته المناوئة للشعب والتغييرات الوهمية. لقد كنا نطالب بحل البرلمان باعتبار أن الاستشارة الانتخابية التي انبثق عنها كانت مزيفة ، فقلم الملك يعلن عن الحل ، وعن الحالة الاستثنائية ، لا ليحدد أجلا جديدا للانتخابات ، وانما ليقضي حتى على المؤسسات الصورية وليقيم على انقاضها ديكتاتورية حقيقية مقنعة ، وهكذا استخدم الشعارات التي طرحناها لضربنا في الصميم.

ومنذ ذلك الحين ، اتخذت سياسة الحكم الملكي وجهها الحقيقي. فلقد حدثت فيها تحول نوعي لم نعطه حتى الآن حقه من الاهتمام. وهذه السياسة ترتكز على اعداد أجهزة الدولة ، من جيش وشرطة وادارة لمواجهة أية حوادث شبيهة بحوادث مارس ١٩٦٥. لقد فرض التجنيد الاجباري ، وطبق بصورة خاصة على العناصر الطلابية النشيطة ، لوضعها رهن اشارة الجيش ، ولتمكين القصر بتلك الطريقة من " تشريدها " وعزلها أو ربما القضاء عليها في وقت من الأوقات استنادا الى القوانين العسكرية الصارمة. وتحولت مدرسة

الادارة التي تشرف عليها وزارة الداخلية بالقنيطرة الى مدرسة حقيقية لحرب العصابات المضادة • وهذه نقطة مهمة ففي السابق كانت هذه المدرسة تتبع الأسلوب الفرنسي القديم حيث تعد قوادا ونوابا للقواد على صورة المراقبين المدنيين في عهد الحماية البائد • أما الآن فانها أصبحت تنهج الأسلوب الأمريكي المتبع في مدارس حرب العصابات المضادة الموجودة في قناه بناما ، وبوليفيا و غواتيمالا ، وسلفدور بأمريكا اللاتينية • أن طلاب القنيطرة يتدربون اليوم كما لو كان كل واحد منهم مهيأ لقيادة منطقة تدور فيها حرب الأنهار • يتدربون على جميع المعلومات ، وعلى التغلغل في صفوف الفلاحين ، وعلى قيادة ! ! الجماعات الصغيرة • ويشرف على هذه العملية ضباط أمريكيون متفرغون وبالاضافة الى مدرسة القنيطرة ، هناك أوكار سرية متفرقة بمجموع أنحاء المغرب تمارس نفس التدريب • ولقد تقرر في السنة الأخيرة تسجيل كافة الأشخاص القادرين على حمل السلاح أو العارفين لاستعماله ، وقيل لهم أن كل جهة يجب أن تكون مستعدة للدفاع عن نفسها • ومعنى هذا ببساطة أن الحكم أخذ يضع منذ الآن نظام تداويق للمغرب ، على غرار النظام الذي يطبق اليوم في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية تحت اشراف المدربين العسكريين الأمريكيين ومعنى هذا أيضا أن الحكم يستعد منذ الآن لمواجهة أية حركة تحدث ، بأقصى مايكون من العنف والفعالية • أن التمسك بأوفقير في وزارة الداخلية وتوسيع نفوذه يضم دائرة قدماء المحاربين اليه ، ليس له معنى سوى هذا • فلقد اختار الحكم نهائيا طريق العنف بقاء ، ولن يمكن لأية حركة سياسية تريد أن تحقق أهدافا تقدمية ، أن تصل الى السلطة الا بواسطة العنف • تلك هي الخلاصة التي لابد من الانتهاء اليها بعد هذه النظرة السريعة • والحق أن العنف كان على الدوام حجر الزاوية في سياسة القصر الملكي • اذن لاينبغي أن نستمر في خداع أنفسنا وخداع الجماهير : فالصدام لامفر منه ، شئنا أم أبينا ، لسنا نحن الذين قررنا هذا المبدأ أو اخترناه • ان منظمتنا كانت تتأرجح باستمرار بين الدعوة البرلمانية وبين العمل السياسي الجماهيري الواسع • وقد وجدت نفسها تدريجيا ، مدفوعة بحكم مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية ، الى أن تصبح في نظر الحكم والجماهير معا ، ممثلة لأماني الشعب المغربي و أهدافه في التغيير والثورة • أن ذلك يكاد يكون قدرا مفروضا عليها ، ولايمكن لها أن تتنصل من المسؤوليات التاريخية المترتبة عنه • ان الوصول الى هذه القناعة يقودنا الى طرح سلسلة من الفرضيات والاختيارات ماهو الشكل الذي سيتخذه الصدام ؟ لابد من القول بأن الحكم ما زال حتى اليوم يملك زمام المبادرة • لقد كانت احتكاكاتنا الماضية معه ، مثل هذه الحروب المتكررة التي تجري بين اسرائيل والدول العربية المجاورة : دائما هو البادئ وهو المنتصر • ولابد أن تنتهي هذه الحالة ، أي لابد أن نكون نحن أصحاب المبادرة في المرة القادمة ، ولابد أن تكون هذه المبادرة جدية وفعالة • كيف ؟ اننا ندخل هنا الى نقطة هامة جدا ، هي مسألة شكل العمل وانواع التحالف • ويجب ان نقول منذ الآن انه ليست هناك وصفة سحرية جاهزة يكفي ان يبتلعها المناضلون لتتحقق المعجزة • وهذا يحتم علينا ان نبحث مشكلة الاداة التي ستحقق الصدام • ان اول ما يتبادر الى الذهن هنا هو العمل في الجبال وتنظيم المقاومة في المدن • وقد يتبادر الى الذهن كذلك الاكتفاء بالتغلغل داخل

الاجهزة للقيام بضربة صاعقة تنهي الامور في فترة قصيرة • ولكل واحد من الاختيارين او الحلين مزاياه و مبرراته • و في راينا أنه لا ينبغي الحسم في النقطتين معا لاسباب داخلية و خارجية • ان الذي لا جدال فيه هو ان ظروف العمل الثوري متوفرة في الارياف و البوادي ، بصورة مثالية • و لقد قال شي غيفارا ذات مرة انه حين ما يوجد البؤس و الجبل فان هناك المادة الخام للثورة ، و العنصران موجودان في المغرب • و لكننا نحن لا نرى ضرورة في تقديس الجبل و احاطته بتلك الهالة الرومانطيقية • ان النقطة الاساسية التي لا ينبغي لنا ان ننساها هي مبدأ العنف في حد ذاته اما اختيار الشكل فيجب ان يترك للاعتبارات الفنية و السياسية • و بالنسبة للعمل داخل الجيش ، فانه يجب التذكير بان حركتنا قد وقعت في اخطاء قاتلة في هذه النقطة متأثرة في ذلك بدون شك بالنظريات اليسارية الاوروبية المعادية لكل ما هو عسكري • و لابد أن نعيد النظر جذريا في هذا الموقف • أن جيشنا مثل سائر الجيوش العربية يجب ان يعتبر من القوى الوطنية التي يمكن ان تخدم قضية الشعب مرحليا على الاقل •

فنحن حينما نستثني الرتب العالية (من رتبة العقيد فما فوق) نجد ان جماهير القوات المسلحة يمكن ان تشكل حليفا قويا للحركة التقدمية في مرحلة النضال ضد الحكم الاقطاعي الاستبدادي • ان الاتساع المتزايد لمهمات الجيش و دخول عناصر جديدة فيه يجعله اكثر التصاقا بهموم الشعب و مشاكله ، و لذلك فلابد لنا من رسم خطة عملية مفصلة لاقتحام صفوف الجيش و كسر طوق الاحتكار السياسي الذي يحاول الحكم ان يحيطه به ليجعل منه اداة بطش و ارهاب ضد الجماهير و قواها التقدمية ، و ليس هنا مجال الكلام عن خطة العمل داخل الجيش ، لانها ينبغي لن توضع بمنتهى الدقة و الحذر ، وان يتم تنفيذها من طرف جهاز متفرغ لهذا العمل • لكن الشئ الذي يجب ان نحققه منذ الان هو الكف عن اعتبار الجيش كتلة موحدة و عدوة بالجملة • غير انه يجب ان يكون واضحا اننا لا نعمل لتبييض صفحة الجيش و لا ان نقصر عملنا عليه ، حتى لا نسقط في سلسلة الانقلابات و الانقلابات المضادة التي عرفتها و ما زالت تعرفها بعض البلاد الشقيقة • ان سعينا يجب ينصرف الى خلق تيار قوي ، داخل القوات المسلحة يكون معاديا للنظام و مستعدا لرفض قمع الشعب ، بل و قادرا في اللحظة المناسبة تحديدها قيادتنا تبعا للاعتبارات الخطة العامة على التحول كليا للوقوف الى جانب الشعب • و الامر نفسه صحيح بالنسبة الشرطة و الدرك و القوى الاحتياطية • فباستثناء زبانية الحكم المعروفين ، ينبغي ان نعمل على كسب اكبر عدد ممكن من تلك القطاعات الى صفوفنا ، وفي هذا الصدد ايضا لا بد من وضع برنامج عمل جدي للاتصال مع هؤلاء • و هو برنامج يختلف عن العمل داخل الجيش بحكم اختلاف طبيعة و تركيب الجهازين • و نكرر هنا بان هذا الاتجاه نحو الجيش و الشرطة ، لا ينبغي ان يتم على حساب التنظيم الحزبي و الجماهيري • ان نشاطنا داخل تلك القطاعات ليس الا تكميلا و امتدادا الى عملنا في القطاعات الشعبية الاخرى • و يجب ان تكون هذه المسألة واضحة

تمام الوضوح ،ويجب كذلك أن لا نخشى من انعكاس ذلك على مستقبل الحركة ، وأن تؤدي بنا هذه الخشية الى تجميد عملنا في النطاق المدني وحده ، ان غايتنا الأولى هي اسقاط النظام الاقطاعي المفروض، ونحن لا نقول أن الغاية تبرر الوسيلة ،ولكننا نقول ان هذه الغاية بالضبط (اسقاط النظام الاقطاعي) لايمكن أن تتحقق بدون العنف، ومن مصلحتنا ونحن نهيء لمثل هذا الهدف ، أن نجسر معنا أوسع القطاعات المدنية والعسكرية ،أما المهم في كل هذه الأمور ،هو الاختيار المبدئي الأول ،أي العمل في أفق الاعداد لصدام عنيف ،يجب أن ننتصر فيه ،أو نوفر لأنفسنا الاستمرار في العمل لتحقيق النصر، ومادام هذا الاختيار وارداً حتى بالرغم منا (فالحكم لن يقتنع مهما فعلنا بأننا لسنا ضده،) فان كل شيء يجب أن يسخر في سبيله، ومعنى ذلك أن علينا أن نضع جملة من الأهداف العاجلة التي لا بد من تحقيقها في الميدان السياسي ، يجب أن يكون هدفنا مثلا تحقيق مزيد من العزلة حول القصر الملكي ، أن ذلك يطرح أمامنا مسألة الشرعية ، واللا شرعية ، ومشكلة الأداة السياسية، فمن المؤكد بأن القيام بنشاطي الأفق الذي رسمناه ، لابد أن يجر على حركتنا عاجلا أو آجلا خطر المنع والحل، ويتحتم منذ الآن الاحتياط لهذا الاحتمال، طبعا لايتعلق الأمر هنا ، بالتضحية بالمبدأ ،مقابل الاحتفاظ بالمظهر القانوني بالعمل الحزبي ، ولا يتعلق الأمر كذلك بد فع الوضع الى التدهور لحمل السلطة على حل تنظيمنا بحجة أن ذلك يساعد على العمل السري أكثر، لسنا مطالبين بالاختيار أمام الشرعية أو اللا شرعية، ذلك مشكل مزيف ،كثيرا ما ينساق بعض الرفاق الى مناقشته ، ان المشكلة الحقيقية التي يجب أن نعالجها ، أي الشرعية واللا شرعية ، هي مسألة ضمان الاتصال الواسع بالجماهير في كل الظروف والأحوال، وضمن هذا المفهوم فاننا قد نجد أنفسنا ،ونحن في وضع قانوني علني ، عاجزين عن الاتصال بالجماهير والتأثير عليها ،بينما قد يتطور تنظيمنا حتى في حالة السرية ،فيصبح أكثر فعالية وجدية في احتكاكه بالجماهير وقيادته لها ، اذن فالهدف ينبغي أن يكون بقطع النظر عن الشرعية واللا شرعية ، تكوين جهاز قوي متماسك ،قادر على تحريك الشعب ،والتحرك في خضمه الزاخر تماما ،كما تتحرك الأسماك في البحر سواء كان هذا البحر هادئا أو هائجا ،ذلك هو بيت القصيد ، وما عداه فكلام فارغ ،وذلك معناه أننا لا ينبغي أن نشغل أنفسنا منذ الآن بذلك السؤال التقليدي الذي كثيرا ما جمد كثيرا من أعمالنا ومبادراتنا : هل اذا عملنا كذا ، يؤدي ذلك الى حل الحزب؟ يجب أن نتساءل باستمرار ، هل العمل المعين يقدم أو يؤخر تعبئة الجماهير ونضالها ، وهل يزيد التنظيم التصاقا بالجماهير أو يبعده عنها ؟

بعد تنحيه المسألة الشرعية واللا شرعية ،يجب أن نطرح مشكلة التحالف مع الهيئات السياسية والنقابية والثقافية والرياضية ، أما اختيارنا لمبدأ العنف ، أو اختيار النظام لهذا المبدأ (لافرق فالنتيجتين الأمرين) يحتم علينا أن نعتبر المجتمع المغربي كله بهيئاته وتياراته وأشكال تعبيراته تناقضاته المختلفة حقلا صالحا للعمل ، أي ببذر بذور التمرد والسخط في المرحلة العليا للثورة ، عند كل فئات الطبقات ضد الحكم الملكي الاقطاعي ، ان غايتنا ليست انشاء حركة سياسية ، مثل الحركات السياسية التقليدية وان تميزت عنها بأهدافها وشعاراتها ، ولكنها

تحقيق تغيير جذري كامل لبنيان المجتمع المغربي كله • والبنية الرئيسية التي يجب تغييرها قبل كل شيء هي البنية الاقطاعية التي يمثلها الحكم الملكي الفاسد • ومن أجل تحقيق هذا التغيير ، نستطيع اذا تصرفنا تصرفا عاقلا وحكيما وذكيا ، أن نجد رفاق طريق من كل الطبقات والفئات الشعبية • ولولا أن شعار الجبهة " و " الوحدة الوطنية " قد زيف واستغل في ظروف سابقة ، لكان هو أفضل شعار يهيأ به الشعب المغربي كله ضد الوضع القائم • لكن الجبهة توحي الى الجماهير بتجربة " الفديك " و " الوحدة الوطنية " تذكر بذلك الشعار الفضفاض الذي طرحه أعداؤنا الشيوعيون ويحاولون جمعنا فيه مع حزب الاستقلال • ومن البديهي أننا لانرفض مسبقا أي شكل من أشكال الجبهة أو الوحدة الوطنية فالقبول أو الرفض هنا مرتبطان بجملة من العوامل والتغييرات • الجبهة ليست حلا سحريا ، ولاكذلك الوحدة الوطنية • والشكل الذي طرحناه حتى الآن لايخرج عن محاولات في اطار الوضع القائم • وقد توجد ظروف تدفعنا في وقت من الأوقات الى قبول أحد هذين الشعارين ضمن ظروف واعتبارات واحتياطات مشددة • أما الأمر الذي نريد أن ننبه اليه ، في نطاق اختيارنا الأساسي ، فهو بصرف النظر عن الجبهة أو الوحدة ، موضوع العلاقة التي لابد أن نقيمها مع المنظمات والأفراد لنجعل منهم من حيث يشعرون أو لا يشعرون قوى اضافية تخدم عملية التغيير الذي نعمل من أجله • ولنضرب لذلك مثلا من حزب الاستقلال ، انه ينبغي أن تعطى توجيهات حزبية منتظمة الى شبابنا ومناضلينا الذين لديهم معرفة شخصية بأفراد الحزب " وخاصة المثقفين " ليضلوا على اتصال وثيق بهم يبثون فيهم أسباب المعارضة والتمرد : معارضة الحكم الملكي من جهة ، والتمرد على الاتجاهات التوفيقية والوسطية بقيادة الحزب • ولا ينبغي أن نيأس اطلاقا ونعتبر أي انسان من هذا الحزب غير قابل للاصلاح • ويجب أن نضع أمام أعيننا استمرار هدف جرماتي من الحزب الى الابتعاد عن مواقع السلطة التي لاينفك يحن اليها ، وأن نعمل على خلق عقدة نقص لدى شبابهم المثقفين عن طريق الحوار الشخصي ، أو العلني في نطاق الجمعيات والنوادي الثقافية ، مع الحرص على عدم حدوث قطيعة بيننا وبينهم ، اننا نستطيع اذا ما وضعنا خطة للاتصال أن نخلق وسط الحزبيين الاستقلاليين تيارا قويا يخفف من نزعة الزعماء الى التساهل والتعاون ، وليس الهدف هنا هو كسب الاستقلاليين لصفوفنا ، ولا ينبغي أن يكون ذلك واضحا تماما في اتصالاتنا ، وانما الهدف هو محاولة قطع طريق السلطة أمام هذا الحزب • أما اذا تطورت مواقف بعض الأفراد الى حد الايمان بحركتنا ، فانهم حينئذ يكلفون بمهمات داخل حزبهم ، مثل نشر الدعاية ضد أية سياسة تهدف الى التعاون مع القصر ، ومثل العمل بين صفوف المناضلين الاستقلاليين لتوسيع نفس التيار على أننا يجب أن نفرق بين هذا الغزو الداخلي للحزب وبين عداوتنا التقليدية لهم • اننا لن نضع السلاح العقائدي حتما ، وانما لنضيف سلاحا جديدا ، هو التغلغل في صفوفه وتشويشه من الداخل • ونحن نقترح أن تتكون في كل وحدة تنظيمية ، هيأة تسهر على هذا التغلغل ، ويخطط له على ضوء الملاحظات المذكورة أعلاه • ويستحسن أن تراعى العلاقات الشخصية والقرابة العائلية ، أو التفاهم العاطفي على توزيع المهمات •

ولاكتساب هذا العمل أكبر قدر من الفعالية ، لابد من مراعاة اعتبارات كثيرة في الأشخاص الذين يكلفون به • فمن الأحسن مثلا أن يكون المناضلون المشتغلون في هذا القطاع غير معروفين أصلا باتجاههم

به • فمن الأحسن مثلا أن يكون المناضلون المشتغلون في هذا القطاع غير معروفين أصلا باتجاههم الحزبي عند الأشخاص الذين سيتصلون بهم ، هذه نقطة يتعين أخذها بعين الاعتبار اذا كنا نريد أن نضمن نفسا طويلا وجديا لنشاطنا في هذا المجال • ذلك أن كشف الاتجاه المذهبي للشخص — كثيرا ما يؤدي الى شل مفعول حركته في مثل هذه الأوساط • طبعا هنالك مستويات من النقاش والاحتكاك اليومي يتعذر تجنب كشف الأوراق فيها • لكن القاعدة المثلى لانجاح مسعى من هذا النوع الذي نحن بصدده (ابعاد الاستقلاليين عن الحكم ، وتوسيع التيار المعارض باستمرار داخل حزبهم •••) • هي أن يكون العاملون لتحقيق هذا المبدأ ينطلقون من اعتبارات الصداقة والأخوة والجوار • ويمكن اتباع نفس الأسلوب مع الفئات السياسية الأخرى ، مع الانتباه الى ضرورة التحفظ ضد تسرب أفكارهم الينا • ذلك أن بعض المناضلين الذين سيقومون بهذا العمل معرضون هم أيضا للتأثير المضاد • وهذا يعني بالضرورة أنهم ينبغي أن يختاروا من بين أصلب العناصر • اننا نقترح أن تؤخذ كل — الاحتياطات والاجراءات منذ الآن لتعيين جهاز خاص ، يتكلف بهذه المهمة على المستوى الوطني والاقليمي • ان مهمة هذا الجهاز (الذي يمكن أن نطلق عليه هيأة التحريض) تمارس على ثلاث مستويات :

مستوى الشخصيات الكبرى التي ينبغي احاطتها بمناخ مستمر من الدعاية عن طريق تأثير الأقارب أو العائلات أو الأصدقاء ، ومستوى الاطارات المتوسطة الصاعدة التي يجب ملاحقتها بواسطة النقاش والحوار وعلاقات الصداقة المهنية ، ومستوى القاعدة الشعبية التي يجب أن يكون ميدانا واسعا لنشر الأفكار والاراء المعادية للنظام القائم • والغاية من ذلك كله أن ننتهي في وقت من الأوقات الى أن نخلق في هذا الحزب وفي الهيئات الأخرى قوى ترفض التعاون مع القصر وتحول بين الزعماء وبين السير في أي اتجاه تقاربي معه • ان الامكانية الحزبية والنظرة الضيقة قد تدفع بعضنا الى الاعتقاد بأن عملا من هذا النوع غير مناسب لأنه يمنح حزب الاستقلال أو الأحزاب صفة المعارضة • وهذه الحجة مردودة • فليس الأمر هنا مسألة مباراة للفوز ببطولة المعارضة ، وانما المشكلة تنحصر مرحليا في ضرورة تعبئة كافة قوى المجتمع المغربي لاسقاط النظام واذا استطعنا أن ندفع حزب — الاستقلال أو حتى الحركة الشعبية الى الانعزال عن القصر ، فاننا سنجعلهم بذلك يساهمون من حيث لا يشعرون في تصفية الاقطاع والاستبداد • غير أنه لابد لنا أن نكرر من أن هذه الخطة في العمل ، تختلف دائما عن شعار الجبهة أو الوحدة الوطنية • ان الجبهة أو الوحدة الوطنية تعني لقاء بين أحزاب وهيئات مختلفة حول خطة مرحلية لتحقيق أهداف محدودة في الزمان والمكان • أما الذي نحن بصدده هنا ، فهو خطة عمل خاصة تضعها حركة ثورية (هي حركتنا) لتجنيد كافة الطاقات المغربية بالوسائل والأساليب الملائمة ، ضد النظام الاقطاعي في المرحلة الأولى ، ومن أجل الوصول الى خلق ظرف ملائم لتصفية نهائية في مرحلة ثانية • ونحن نعتقد أن التحول الطارئ على سياسة النظام تجاه كل الفئات السياسية ، يمكننا منذ الآن من الاقدام على خطوات ايجابية في هذا المضمار • فلا ينبغي أن ننسى أننا حينما نرسم خطة عملنا انطلاقا من حتمية الصدام العنيف ، فاننا نختلف بذلك اختلافا جذريا عن كل التنظيمات السياسية الأخرى • أن هذا الاختيار يعني أن الحد ورقم واحد

بالنسبة الينا الذي ينبغي أن تسخر كل الامكانيات لتصفيته هو البنية الاقطاعية التي تعيق تطور مجتمعنا • وفي هذه الحالة ،فان هذا المجتمع ،يصبح بسائر أحزابه السياسية وهيئاته النقابية ، وطبقاته الاجتماعية ،موضوع وميدان نشاطنا ، وعلينا أن نقرر في كل المستويات، وكل الميادين أشكال العلاقة التي ينبغي أن تقوم بيننا وبين مختلف تغييرات مجتمعنا ، انطلاقا من الهدف الأساسي لحركتنا في المرحلة الراهنة : تصفية الاقطاع والاستبداد •